بحث موضوع المسؤولية الشخصية للنظام الحكومي في الفقرة ٣٠ من التقرير الجزئي. ومن المناسب أن نسجل ما ذكر فيه، طالما أننا نعتقد انه يعكس جوهر التوجه الصحيح، من منطلق عام وشرعي في مشكلة المسؤولية الشخصية للنظام السياسي. يقول التقرير الجزئي للجنة اغرانات (الفقرة ٣٠):

«في خلال بحث مسؤولية الوزراء عن عمل أو عن الفشل في عمل شاركوا فيه في الواقع أو على المستوى الشخصي، فإننا مضطرون لاعلان اننا نعتبر انفسنا أحرارا في اعطاء استنتاجات، على قاعدة نتائج تحقيقنا القضائي، متعلقة فقط بالمسؤولية المباشرة. ولا نرى أن مهمتنا هي الاعراب عن رأي يدل ضمنا على مسؤولية برلمانية.

«في الواقع انه في اسرائيل كما في انكلترا — من حيث ترامى إلينا — المبدأ السائد ان عضو الوزارة مسؤول امام البرلمان بالنسبة لكافة الاعمال الحكومية ضمن جهاز وزارته، حتى ولو لم يكن على علم بها أو بجانب منها. ومع ذلك، وبرغم أنه واضح ان هذا المبدأ يجعله مجبرا على إبلاغ اعضاء البرلمان بشأن هذه الأعمال ومن ضمنها الأخطاء والفشل، ومجبر على الرد على الأسئلة البرلمانية، والدفاع عن الاعمال او الابلاغ عما جرى عمله من أجل تصحيح الأخطاء، وحتى التجربة الانكليزية اظهرت ان التقاليد لم تحدد أي شيء متعلق بمسألة أي حالات من هذا النوع تتطلب منه الاستقالة من منصبه الوزاري. وهذا يتفاوت حسب الظروف من قضية إلى أخرى. والسبب الرئيسي لذلك هو أن مسألة الاستقالة المحتملة لعضو الوزارة في حالات من هذا النوع هي بالضرورة مسألة سياسية محضة. وهكذا فإننا نعتقد ان هذه مسألة يجب علينا أن لا نتعامل معها...».

وفي سياق تقريرها الجزئي، بحثت لجنة اغرانات (في الفقرة ٣١ من التقرير الجزئي) بمسألة «المسؤولية الشخصية المباشرة لوزير الدفاع»، وتصل إلى نتيجة «انه وفق قواعد التصرف المعقول المطلوب ممن يشغل وظيفة وزير الدفاع، لم يكن الوزير ملزما باصدار تعليمات حول اجراءات حذر اضافية أو غيرها...». كذلك بحثت لجنة اغرانات (في الفقرة ٣٢ من التقرير الجزئي) في «المسؤولية الشخصية المباشرة لرئيس الوزراء وتصل إلى استنتاج بانه لا يجب اتهامه باية مسؤولية بالنسبة لاعماله عشية حرب يوم الغفران والفترة التي تلتها».

من هذا يبدو واضحا أن لجنة اغرانات لم تتجنب باية طريقة التعامل مع مسألة المسؤولية الشخصية لرئيس الوزراء والوزراء الآخرين. وفي ما يتعلق بمسؤولية من هذا النوع لم تفرق بين الوزراء والأشخاص الآخرين الذين حققت باعمالهم. ولم تبحث لجنة اغرانات في مسؤولية الوزير عن التقصير والفشل في الجهاز الذي يرأسه والتي لا يتهم فيها باية مسؤولية شخصية. وليس من الضروري في هذا التقرير التعامل مع مسألة مسؤولية وزير في فشل جهازه بأمور لا يلام شخصيا عليها، ويجب أن لا نعرب عن اي رأي بشأنها.

٨٠ — لقد اعلن بأن مسألة تقييم الوزير لا تخدم موضوع تحقيق اللجنة، حسب قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٨ — ٥٧٢٩، بالرغم من ان المسألة لم تكن في اطار مشاورات اللجنة وكذلك لأن تقييم الوزير هو تقييم سياسي، وليست هناك قواعد تتطلب تقييمات من هذا النوع، وهكذا فإن المرء لا يمكنه تقديم تقييمات من هذا النوع لتفحصها. إننا نرفض وجهة النظر هذه. إنها امر لا اساس له من الصحة من وجهتي النظر القانونية والعامة. ومن وجهة النظر القانونية، انها لقاعدة معروفة جدا وصادقت المحكمة العليا عليها مرات متعددة، بجلستها كمحكمة عدل عليا، على ان أي تقييم للسلطات العامة ومن ضمنها الوزراء، هو أمر من ضمن صلاحيات المحكمة العليا للتدقيق فيه وتفحصه. لقد قامت المحاكم مرارا بعدم اعتماد اعتبارات غير مضمونة ولا اساس لها واعتباطية وغير منطقية وغير ناضجة.

وفي خلال تفحص الاعتبارات التي استخدمت كاساس لقرارات لم تفرق المحكمة ابدا بين التزامات الوزراء وغيرهم من الموظفين الحكوميين. وفي الحقيقة فإنه لا يوجد قانون صارم أو سريع ينص على ان اي سلطة حكومية يجب أن تصل إلى قرارها على قاعدة من الاعتبارات المنطقية والصحيحة بعد تفحص كل الامور الموضوعة امامها بطريقة مناسبة، إلا ان المحاكم لم تتجنب فرض التزامات من هذا النوع